E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282 _ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300 _ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343 _ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423 _ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات)[▽]

Arab national security and confrontation strategies (a study in the light of dangers and threats)

أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري* Salah Mahdi Hadi Al-Shammari

الملخص : يواجه الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة الكثير من التحديات والمخاطر والتهديدات التي تكمن في عوامل أساسية، كل هذه العوامل تدفعنا الى تشخيص الحالة عبر دراستها وتحليلها من أجل تحديد العلاج في رسم ووضع إستراتيجية شاملة للتعامل مع المخاطر المحتملة والقائمة، بما يضمن استمرار الأمة ووجودها في هذا البحر المتلاطم من الاخطار، التي تستهف الدول العربية، ومن ثم الأمة العربية بكاملها حضارة وشعباً ودولاً. ومن هنا تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، إذ تناول المحور الأول : الأمن القومي العربي (المفهوم والمحددات والابعاد). ويتناول المحور الثاني: مراحل تطور مفهوم الأمن القومي العربي. في حين يتناول المحور الثالث: الاخطار والتهديدات للأمن القومي العربي، وأخيراً تناول المحور الرابع: إستراتيجيات المواجهة، وخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العربي، مراحل تطور الأمن القومي العربي، إستراتيجيات المواجهة، الاخطار والتهديدات.

Abstract:

Arab national security is facing at the current stage many challenges, risks and threats that lie in basic factors. All these factors lead us to diagnose the situation through studying and analyzing it in order to determine the treatment in drawing up and developing a comprehensive strategy to deal with potential and existing risks, in a way that guarantees the continuity of the nation and its existence in this. The crashing sea of dangers that threatens the Arab countries, and then the entire Arab nation, civilization, people and states. Hence, the study was divided into four main axes, as the first axis dealt with: Arab national security (concept, determinants, and dimensions). The second axis deals with the stages of

▽ تاريخ التقديم : 2023/4/12 تاريخ القبول: 2023/6/13 تاريخ النشر: 2023/6/31
* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ـ قسم الإستراتيجية dr.salah@nahrainuniv.edu.iq

development of the concept of Arab national security. While the third axis deals with: dangers and threats to Arab national security, and finally the fourth axis: confrontation strategies, and a conclusion.

Keywords: Arab national security, stages of development of Arab national security, confrontation strategies, dangers and threats

المقدمة :

لايخطئ من يظن أن أمن كل دولة عربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي العربي، ذلك أن الاخطار والتهديدات التي تضرب أمن دولة عربية، ستنعكس بالضرورة على الدول العربية الاخرى، لان مستقبلها ومصيرها واحد، ولأن الأمن القومي العربي واحد فإنه يستمد قوته وأهميته من صفته القومية العربية. ولأجل تحقيق الأمن القومي العربي لابد من تحديد الاخطار المحدقة به ونقاط التهديد في سبيل وضع إستراتيجية فاعلة للمجابهة والمواجهة وعلى كافة الاصعدة سواء (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الأمنية، الاستخبارية، الثقافية).

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة في فهم الأمن القومي العربي ومراحل تطوره، فضلاً عن تسليطها الضوء على التطورات التي شهدها الوطن العربي، والاخطار والتهديدات التي واجهت تحقيق الأمن القومي العربي وجعلته غائباً عن الحكومات العربية وعن الممارسات الحقيقية.

إشكالية الدراسة :

تركز هذه الدراسة على تحليل الواقع العربي، فتراجع الدور وضعف المواكبة والادراك العربي لطبيعة الاخطار والتهديدات الأمنية والإستراتيجية التي تضرب الامن القومي، جعل من الصعوبة بمكان الحديث عن دور المنظومة العربية بشكل (منفرد، أو مجتمعة) على حماية الأمن القومي العربي. لذا فإن الأمن القومي العربي بحاجة إلى وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة تلك الاخطار والتهديدات القائمة والمحتملة وتخطي الأوضاع المعقدة للوصول إلى وضع أفضل يلبي الطموح القومي.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من افتراض مفاده ان مكامن الخطر والتهديد الذي يتعرض له الأمن القومي العربي وحالات التفكك التي تعانيها الدول العربية كانت له انعكاساته من أجل صياغة ووضع إستراتيجية شاملة للمواجهة تكون قادرة على حماية وصيانة أمنها القومي في ضوء عجز السياسات العربية في تحقيق المستوى المطلوب لتأمين متطلبات الأمن القومي العربي.

ثانياً : الأمن القومي العربي (المفهوم والمحددات والابعاد)

1- مفهوم الأمن القومي العربي.

يعد تحديد المفاهيم في الدراسات السياسية بشكل عام والدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، مسألة في غاية الاهمية والصعوبة في الوقت ذاته، كونه يحدد مكنون الظاهرة موضوع الدراسة، فضلاً عن ان تفكيك المفهوم يثير التباساً واشكالاً ولأسباب متباينة، اهمها تعقيد الظاهرة موضوع الدراسة وتباين رؤية الاشخاص لها سواء أكانوا مختصين أم غير ذلك تبعاً لمشاريعهم ومدركاتهم العلمية الفكرية الاكاديمية، دون أن ننسى معتقداتهم الشخصية، وغير ذلك من الاسباب التي تشكل بمجموعها عصارة التفكير تجاه الظواهر السياسية المتعلقة بالدراسات الإستراتيجية والأمنية[1].

لقد كان من نتائج انسحاب الاستعمار الغربي من المنطقة العربية، ظهور دول عربية مستقلة، تعاني تخلفاً واختلالاً في بنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن التباين الظاهر على أنماط أنظمة حكمها، وسعت الهوة بين الدول العربية جعلت من الصعوبة الوصول إلى تحقيق اتفاق عربي موحد صعب المنال، لاسيما بعد أن ظهر الكيان "الإسرائيلي" في فلسطين، أمام هذه الأوضاع تنامى فكر قومي ينادي بتأسيس أمن قومي عربي، يمنح للأمة العربية قدرة وقوة من أجل حماية كيانها الذاتي العربي والحفاظ على قيمها العربية من دين ولغة وتاريخ مشترك من كل تهديد أجنبي عسكري كان أو اقتصادي أو حتى ثقافي.

على هذا الأساس يتراء المفهوم الأولي للأمن القومي العربي، بأنه نظام أمني يبنى على ثلاث أهداف ينبغي تحقيقها هي[2]:

- حق الدفاع عن النفس وإثبات الذات من خلال استغلال كل القدرات المكتاحة سواء كانت (علمية، تقنية، عسكرية، اقتصادية).
- خلق إرادة سياسية عربية مشتركة للتصدي لكل خطر أجنبي داهم، في إطار تعزيز السعي إلى تحقيق الوحدة العربية تأكيداً للوجود القومي.
- السعي من أجل بناء الذات العربية، بتحقيق مستوى عال من التكامل بين الدول العربية على الأصعدة (السياسية، الاقتصادية، وحتى الثقافية).

---

[1] فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر: نماذج مختارة، دار العابد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص7.

[2] أ. زاوي زوبيدة، واقع الأمن القومي العربي في ظل التحولات الدولية، العدد السابع، مجلة أكاديميا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، 2018، ص 83-84.

وعند الحديث عن الأمن القومي العربي، فإننا ننطلق من التزام قومي على مستوى الأمة وعلى إمتداد مساحة الوطن العربي، وهو إلتزام يرتبط بحماية الأمن وضرورته. وإذا كان المفهوم العام للأمن القومي يشمل مجموع الوسائل الإيجابية والقوى المادية والمعنوية التي تتوفر لدولة ما لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهددها، فما هي ماهية الأمن القومي؟، ليجيب عن ذلك المفكر العربي (حامد ربيع)، بقوله: (الأمن القومي هو البعد الإستراتيجي إذ تتفاعل وتتعانق في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار. إنه نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوبوليتيكية للإقليم أي الوعاء المكاني الذي تمرح في داخله الإرادة القومية، الأمن القومي هو البعد الدائم الذي لايجوز للحاكم أن يبعد عناصره ولو للحظة واحدة)[1].

وعلى حد وصف الأمن القومي بـ (العربي)، جاء نتيجة كون هذا المفهوم يختص بأمن مجموعة بشرية هم العرب المتواجدون على إقليم ممتد، أو منطقة جغرافية ممتدة من الخليج العربي وحتى المحيط الأطلسي. وهذه الجماعة البشرية يرتبط افرادها بخصائص جامعة ومشتركة كـ (التاريخ، الحضارة، الثقافة، اللغة، المصير الواحد، المصالح المشتركة). وتسعى هذه الجماعة البشرية إلى تحقيق مستوى متقدم من الشعور بالأمن والطمأنينة بإتباع سياسات ضد ما يهدد وجودها من مخاطر داخلة أو خارجية[2].

ولتحديد ماهية الأمن القومي العربي، ففي 1990/3/13م، واثناء بحث موضوع إطلاق "إسرائيل" لصاروخ قبالة الساحل الليبي، اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً كلف فيه الأمانة العامة بوضع دراسة شمولية عن موضوع الأمن القومي العربي وعرضها على الدول الأعضاء تمهيداً لدراستها من قبل الجامعة في دورتها العادية اللاحقة. ويبدو أن مجلس الجامعة كان يسعى في إطار بحثه لمسألة الاعتداءات "الإسرائيلية" إلى إيجاد تعريف للأمن القومي يساعد الدول الأعضاء في فهم ما ينبغي أن تتخذه من خطوات عملية عند بروز تهديدات لهذا الأمن.

بعد شهرين من قرار التكليف، عُقدت القمة العربية في بغداد بتاريخ 1990/5/28م، قدمت فيه الأمانة العامة ورقة بعنوان: (الأمن القومي العربي عرض للتهديدات والتحديات). وهي الورقة الوحيدة التي ذهبت إلى وضع تعريف للأمن القومي العربي، وشرح لملابساته ومكوناته، والتي جعلتها في شكل للعناوين التالية: (الأمن القومي السياسي، الأمن القومي الاقتصادي، الأمن القومي العسكري، تنقية الأجواء العربية). فبدأت

---

[1] فرج مفتاح فرج اعنيبه، تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (2003–2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ليبيا، 2017، ص26.

[2] ناصر فليح الخلايله، نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية "دراسة نقدية تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص22.

بذكر تعريف (للأمن القومي) بشكل عام لأي دولة أو مجموعة من الدول عربية كانت أم غير عربية، واعتبرت أنه يعني: (استخدام مقومات وعناصر القوة الشاملة للمجتمع، عسكرية كانت، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو علمية، أو تكنولوجية، لحماية المصالح الأساسية للدولة ومواجهة الأخطار والتهديدات التي تتعرض أو يمكن أن تتعرض لها، فضلاً عن إيجاد الحياة الكريمة والمؤسسات المستقرة التي تكفل ارتباط المواطنين بالدولة، وتمكن الحكومة من تعبئة المواطنين وتوظيف طاقاتهم في مختلف الحالات، وذلك في مواجهة الاخطار الخارجية والداخلية القائمة والمحتملة)[1].

كما أعطى العديد من الكتاب والمفكرين تعاريف حول الأمن القومي العربي، منها تعريف لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، إذ عرفت الأمن القومي العربي بأنه: (قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، في إطار وحدة عربية شاملة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً أمناً لأبنائها وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية)[2].

في كتابه: (مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي)، يعرف (علي محمد حوات) الأمن القومي العربي، بانه: (قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي والعمل على تحقيق الوحدة العربية، ومنجزات الأمة العربية وقيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديدات موجهة لقطر عربي بعينه أم للأمة كلها، وهو قدرة الأمة على مواجهة الاحداث والوقائع الفردية وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، وبذلك فهو إجماع الامة شعوباً وأنظمة على الأهداف والوسائل والاليات التي يجب اتباعها والعمل على تحقيقها لحماية كرامة الأمة وشرفها وحقوقها والتي يجيء في مقدمتها التنمية البشرية الاجتماعية والدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الأمن بمفهومه الفردي أو السلطوي أو القطري أو القومي لايمكن تحقيقه بدون تحقيق الأمن للجماهير الشعبية صاحبة الحق في الثروة وفي اختيار النظم السياسية التي تحكمها والمؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تُمثلها، وهي في الوقت نفسه وحدها القادرة على حماية تراب وطنها وشرف أومتها ومكتسباتها الوطنية)[3].

---

[1] زيد الصبان، على هامش الأمن القومي العربي: قراءة نقدية في أوراق عربية رسمية، العدد (183) ، مجلة شؤون عربية، نشرت بتاريخ 2020/9/9م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://arabaffairsonline.com

[2] ناصر فليح الخلايله، نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية "دراسة نقدية تحليلية"، مصدر سبق ذكره، ص22.

[3] علي محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002،ص347-348.

كما عرفه (عبد المنعم المشاط)، بأنه: (الأمن القومي العربي ليس مفهوماً هلامياً غير محدد، ولكن حصيلة جمع أمن كل دولة عربية مؤدي ذلك أن تهديد الأمن الوطني لدولة أو عدة دول "العراق أو السودان أو الصومال" ينتقص من الأمن الجماعي العربي، كما أن زيادة مستوى الأمن الوطني للدول العربية يدعم بلا شك الأمن القومي العربي)[1].

ويعرف الأمن القومي العربي على أنه: (اعتماد التضامن قاعدة أساسية للعمل العربي المشترك، وتحسين وحدة المواقف وبناء وتوفير قدرات الأمة العربية، وتوفير عناصر القوة والمنعة لها وصيانة أمنها ودرء الأذى والضرر عنها ودعم وتعزيز التعاون العربي).

ويعرف الأمن القومي العربي كذلك على أنه: (أمن مجموع الدول العربية وأمن مجموع المواطنين العرب الذي يعني تحققه حماية الدولة العربية من التهديدات التي تواجهها، وإزالة الخطر الذي يهدد حياة المواطنين العرب، ويبعدهم عن ظروف العوز والحرمان المادي والمعنوي، ويوفر سبل الحياة الكريمة لكل فرد منهم).

ويدور مفهوم الأمن القومي العربي حول ثلاث محاور رئيسة هي[2]:

- تأمين وحدة أراضيها وحمايتها داخلياً وخارجياً.
- مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة.
- تحقيق الأهداف العامة والاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة.

لقد أفضت التحولات البنيوية والمتغيرات العالمية إلى بروز مصادر تهديد جديدة للأمن القومي العربي، أو تعاظم مصادر تهديد كانت قائمة، وخاصة في ظل وجود عدة تحولات تتعرض لها الدول العربية بصورة فردية والمنطقة العربية بصورة جماعية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وثورات الربيع العربي عام 2011م، والتي تمثلت بما يلي:

- استمرار القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وتصاعدها بصيغة تهديدات.
- تراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي لصالح "إسرائيل".
- تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي.
- ضعف الدولة المركزية وغياب الاستقرار السياسي.

---

[1] أ.قياتي عاشور، الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، المجلد السادس، حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف، القاهرة، 2017، ص168.

[2] المصدر نفسه ، ص169.

لذا، أصبح الأمن القومي العربي يتميز بالخصائص الآتية[1]:

- تجدد عوامل عدم الاستقرار والأسباب الدافعة لها.
- تعدد أشكال وأنواع التهديدات التي تواجه منظومة الأمن القومي العربي.
- تداخل قضايا أمن الخليج العربي مع القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بالقارة الأفريقية والشرق الأوسط.

2- محددات وأبعاد الأمن القومي العربي. حدد الباحثين عوامل عدة توثر على الأمن القومي العربي، هي [2]:

- وجود الخطر المشترك "إسرائيل" وتهديده الأمن القومي العربي.
- إحاطة الجسد العربي ببعض القوميات، واستغلالها في فترات معينة.
- البطء في اكتساب الخبرات العلمية.
- ضعف البحث العلمي.
- ضعف الاقتصاد العربي.
- أزمة وشح المياه والمخاطر المحدقة بمصادرها.
- التطرف والإرهاب.
- الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية ودورها في التأثير على الأمن القومي العربي.
- مخاطر الطموحات للدول الإقليمية غير العربية (تركيا ، إيران) على الأمن القومي العربي.

وللأمن القومي العربي أبعاد (سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعسكرية، وايديولوجية، وجغرافية)، ولكل منها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها. وإذا انتقلنا إلى مفهوم الأمن القومي العربي، سنجد أنه محصلة أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية غير أنها إلى حد ما تفتقر إلى محددات التكامل الإقليمي الموضوعي، فضلاً عن غياب الاستشعار بالمخاطر التي تهدد أمن العرب القومي وفي مقدمتها وجود "إسرائيل"، فالعلاقات العربية الآن تمر بمحنة حقيقية لعل أخطر سماتها التمزق والتشتت في السياسات والأهداف، حتى أصبح من أصعب الأمور على المهتمين بالشؤون والدراسات الإستراتيجية والعربية رسم خطة واضحة لحماية الأمن القومي العربي، بل أكثر من هذا وضع مفهوم موحد ومتفق عليه بين جميع الأطراف، لما يطلق عليه الأمن القومي العربي[3].

---

[1] نجلاء مرعي، الأمن المائي العربي.. التهديدات وآليات المواجهة، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص 15-16.

[2] أ.قياتي عاشور، الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص175.

[3] أ.قياتي عاشور، الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص175.

ثانياً : مراحل تطور مفهوم الأمن القومي العربي

1- مرحلة ولادة المفهوم: بدأت فكرة القومية تتسرب إلى العرب من أوروبا في بدايات القرن العشرين، إذ بدأت الجمعيات القومية السرية في الانتشار في الولايات العربية العثمانية، مطالبة العثمانيين بالاعتراف بالقومية العربية في إطار الدولة العثمانية، وكان هذا التطور الفكري في المنطقة راجعاً إلى تسرب الفكر القومي الأوروبي ممزوجاً بالتراجعات العسكرية العثمانية أمام أوروبا منذ معاهدة (كارلو فيتز) 1699م، وما صاحبها من توغلات أوروبية سواء بالتجارة أو بالاحتلال الفعلي للولايات العثمانية الواحدة تلو الأخرى، إلى جانب ما تلا ذلك من إصلاحات ثقافية وتعليمية إدت إلى بروز نخب مثقفة مختلفة تأثرت بالفكر الأوروبي[1].

لقد تمخضت حركة الإصلاحات التي أجراها الولاة العثمانيون وعلى رأسهم (محمد علي) عن مجموعة من المثقفين كان منهم (جمال الدين الأفغاني) و (محمد عبده) اللذين طالبا بضرورة الإصلاح الديني في هذه المدة، ولكن مع عام 1903م برز المفكر العربي (الكواكبي) الذي أخذ يؤكد على أن العرب أمة واحدة متميزة لها ثقافتها وتاريخها، قائلاً: (إن نهضة الإسلام تتوقف على نهضة العرب من جديد وعودة الدور القيادي لهم كما كان في السابق)، ونتيجة لذلك فقد برز في الشرق تياران كبيران أحدهما يمزج (إسلامي عربي) والآخر (عربي قومي) خالص، ومع اتباع الدولة العثمانية لسياسة التتريك واستمرار التراجع العثماني بدأ التيار القومي العربي في التوحد إلى حد تشكيله لـ (المؤتمر العربي الأول) في باريس عام 1914م، ولكنه فشل في توصيل مطالب القوميين العرب إلى العثمانيين، ليترتب على ذلك اندلاع الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين عام 1916م في ظل انشغال العثمانيين في الحرب على أمل الحصول على الاستقلال ما بعد انتهاء الحرب.

وعلى الرغم من أن الفكر العربي قد تعرض لنكسة نتيجة الاستعمار الأوروبي، إلا أنه سرعان ما عاد بقوة مصحوباً بحركات التحرر العربية التي بدأت في الانتشار ضمن اتجاه عام شمل دول العالم الثالث ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر التيار القومي في الارتفاع مع وصول أنظمة قومية بالفعل إلى (مصر، وسوريا) بشكل رئيس، إلى جانب تأسيس أول منظمة إقليمية وضع ميثاقها ما قبل اعتماد ميثاق الأمم المتحدة ذاته وهي (جامعة الدول العربية) كمعبر عن التضامن العربي، رغم عدم تحقق ذلك فعلياً[2].

---

[1] أحمد أمين عبد العال، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ 2018/9/16م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://democraticac.de/?p=56363

[2] أحمد أمين عبد العال، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره.

2- مرحلة تصدع المفهوم عام 1990م . في 1990/8/2م، شهدت البيئة الإستراتيجية الإقليمية بشكل عام (كارثة عربية مفزعة)، اذ انهار أحد أعمدة نظرية الأمن العربي، بدخول العراق للكويت، وعلى ضوء هذا الحدث، بدأت القوات الدولية التي طالما اعتبرت نظرياً (وجوداً أجنبياً) بالتوافد على المنطقة، وشاركت (9 دول عربية) في التحالف الذي خاض حرباً ضد دولة عربية أخرى، وهو العراق، قبل أن تتسع شروخ "النظام العربي"، ببداية عملية التسوية السلمية للصراع (العربي - "الإسرائيلي") عام 1991م لتفقد النظرية إطارها الدفاعي[1].

كان التعبير السائد وقتها أن مفهوم الأمن القومي العربي قد تصدع، وأن هناك حاجة ماسة وضرورية لإعادة بنائه على أسس جديدة، لكن ما يبدو أن ما حصل لم يكن كافيا ليدرك العرب بشكل عام أن شيئاً كبيراً قد حدث. وعلى الرغم من أن الأصوات الواقعية الرسمية العربية كانت تشير إلى ضرورة الاستناد على المصالح الوطنية للدول في إقامة ترتيبات أمنية جديدة، مع تحليلات تؤكد أن على العرب أن يكونوا عمليين أمنياً بالاتجاه نحو التعاون الوظيفي كأساس لإقامة نظام أمن عربي جديد، إلا أن الموجة القومية بمفاهيمها وإستراتيجياتها، عادت لتكتسح مثل تلك الأفكار مرة أخرى.

كانت أهم التعبيرات العملية عن هذا الوضع هي الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كمشروع صدر بقرار من مجلس الجامعة عام 1993م لمواجهة ما أسمته التحديات والتهديدات ضد أمن وسلامة الأمة العربية، والتي عادت معها معظم أساليب التفكير التي كانت سائدة قبل عام 1990م، بما في ذلك وضع عبارة "سري للغاية" على غلافها، على الرغم من أن الصحف كانت قد نشرت نصها تقريباً، وأنها لاتتضمن ما يمكن اعتباره سراً بأي مستوى، خاصة وأن الأمر يتعلق بأمن بلا صاحب ولا خطة ولا قوات، ويستند إلى (معاهدة دفاع مشترك) لم تجتمع الهياكل التي أقرتها الدول فيها ولو مرة واحدة.

لقد فقدت الدول العربية آنذاك فرصة حقيقية للتفكير فيما يمكن أن يكون حقيقة، سعياً وراء إعادة إنتاج الأسطورة التي يدرك الجميع أنها لن تطبق عملياً، حتى وإن تم التوقيع على وثيقة اخرى لها. إذ تبنت الدراسة المفهوم الواسع للأمن، الذي يبدأ من الأمن العسكري لينتهي بالأمن الغذائي، الذي يضع فيه معناه الحقيقي، كما أكدت على فكرة العدو الثابت "إسرائيل"، مع التعامل معد دول الجوار على أنها مصادر تهديد، والتأكيد على ما أسمته "الأطماع الأجنبية"، مع السعي وراء تحقيق "القدرة العسكرية العربية الذاتية" في ظل تصور أن تكون ركيزة الأمن المستهدف "عربية صرفة".

---

[1] د.محمد عبد السلام، حقائق وأوهام الأمن القومي العربي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
https://www.swissinfo.ch

وفي الواقع، كانت هناك إشارات تعبر عن الواقع الجديد، كالحديث عن (الأمن الوطني لكل دولة)، بل ومقترحات وظيفية، كإقامة أكاديمية موحدة للدفاع، ومؤسسة عربية للتصنيع الحربي، لكنها كلها كانت تصب في نفس الإطار القديم الذي يعمل في ظل مفاهيم الدفاع المشترك، كما لايقدم حلاً واقعياً لمشكلات الأمن الإقليمي التي كانت معظم الدول العربية تخوض مباحثات متعددة الأطراف للتعامل معها. فكل المفاهيم المتعلقة بالأمن الإقليمي التعاوني، كـ (الأمن الجماعي، والأمن المشترك)، ظلت خارج التفكير العربي الجماعي، على الرغم من أن الوطن العربي قد تحول عملياً إلى "شرق أوسط" يتسم بالتدويل الشديد[1].

3- مرحلة انهيار المفهوم عام 2003م . ما ان جاءت الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله في 2003/4/9م، حتى اطاحت كل شيء، ليتجاوز ذلك انهيار الأمن القومي العربي إلى الأمن الإقليمي العربي ذاته.

فالدول العربية لم تتمكن من إدارة الأزمة أو منع الحرب على العراق أو التأثير فيما يجري بعدها داخل العراق[2]. كما لم تدعُ لعقد قمة عربية على الرغم من الاعتراض العربي الشعبي على احتلال وغزو العراق، وظهر ذلك واضحاً في المظاهرات العربية الشعبية العارمة في جميع العواصم والمدن العربية، في الوقت الذي تأخرت القمة العربية الدورية عن الإنعقاد، ولم تأتِ قمة عربية طارئة، حتى بدعوة من أحد أطراف النظام العربي، إذ أصبحت القمم العربية أكثر ضعفاً في التجاوب مع متطلبات واقع الأمن القومي العربي، والتي كان آخرها (قمة شرم الشيخ) في آذار عام 2003م، والتي وصفت على انها (قمة المهازل) بسبب الاتهامات بالعمالة والشتائم المتبادلة بين ولي العهد السعودي (عبد الله بن عبد العزيز)، والرئيس الليبي (معمر القذافي)، لتنعقد بعد عام وأربعة أشهر (قمة تونس) في 2004/5/22م[3].

وبالتالي، فإن ما أصبح مطروحاً على الساحة العربية، ليس البحث عن كيفية بناء نظام أمني للدول العربية، وإنما الكيفية التي يمكن أن تتم بها إعادة تأسيس النظام الإقليمي العربي من الأساس[4].

ثالثاً : الاخطار والتهديدات للأمن القومي العربي

يواجه الأمن القومي العربي في الآونة الأخيرة، جملة من التحديات والمخاطر والتهديدات الرئيسة وعلى كافة المستويات الداخلية منها والخارجية، فيما لم تتمكن الآليات الأمنية القائمة، خصوصاً على المستوى

---

[1] د.محمد عبد السلام، حقائق وأوهام الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره.

[2] د.محمد عبد السلام، حقائق وأوهام الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره.

[3] شرخ القمة يتصاعد، موقع الجزيرة الأخباري، نشرت بتاريخ 2003/3/3م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.aljazeera.net

[4] د.محمد عبد السلام، حقائق وأوهام الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره.

العربي، من تطوير القدرات للتعامل معها،[1] وهنا يبرز لنا التساؤل التالي: (ما هي أهم التحديات والاخطار والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي؟)، وللاجابة عن ذلك يمكن تحديد أهم تلك الاخطار والتهديدات فيما يلي:

1- ضعف الجامعة العربية (1945/3/22م) : أن الجامعة العربية ولدت في فترات احتلال لكثير من الدول العربية، بمعنى ولدت ضعيفة، وتأثرت بميثاق عصبة الأمم المتحدة، واعتمدت على قاعدة الاجماع، وحملت مع ميلادها أسباب متاعبها وعوامل القصور فيها، ولذلك عندما نناقش جامعة الدول العربية الآن فيجب أن نستوعب هذه الأسباب، فضلاً عن عامل أساسي لايجب أن يغب عن الذهن، وهو غياب الإرادة السياسية العربية، فليس هناك إرادة سياسية عربية جماعية تسعى إلى تفعيل العمل العربي المشترك داخل الجامعة أو خارجه، فالغالب هو النزاعات القطرية، الحساسيات الشعوبية، الارتباطات الأجنبية[2].

2- تعطل معاهدة الدفاع العربي المشترك (1950/6/18م) : بمعنى لاتملك قوة حقيقية على أرض الواقع، ويتوقع أن يستمر هذا التعطيل نظراً لغياب التهديد الرئيس وهو التهديد "الإسرائيلي"، واستبداله بتهديدات على نطاقات إقليمية، فضلاً عن غياب الرغبة السياسية لدى معظم الدول العربية في تشكيل تحالف عسكري موحد[3].

3- غياب إستراتيجية موحدة حيال واقع الأمن القومي العربي : لاسيما مع انكفاء بعض الدول العربية الفاعلة عن دورها في إدارة دفة الأمن القومي، ما دفع المنطقة إلى المزيد من التشظي والانقسام. اعد ذلك بتوفير المناخ المناسب لإيران كي تضغط بشكل أكبر على الجانب الشرقي من المنطقة العربية، كما يسّر لتركيا المضي في تنفيذ خططها الرامية إلى اتخاذ موطئ قدم بالمعنى الإستراتيجي لها، بينما تستغل "إسرائيل" اختلاف العرب وتفرّقهم لتزيد من تعقيد خارطة الصراع على العمق الدفاعي[4].

4- اختلاف التوجهات القطرية لكل دولة عربية : من حيث ان لكل دولة عربية قياداتها الخاصة بها والمختلفة من حيث التوجهات والمصالح والقيم التي تعتنقها عن غيرها من الدول العربية، وقد ظهر ذلك بشدة ما بعد الاستقلال مباشرة، إذ اتجهت بعض الدول العربية للتحالف مع الاتحاد السوفيتي "السابق" والكتلة

---

[1] د.عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الأمن القومي العربي في خطر.. والحلول المؤجلة، صحيفة (الشرق الأوسط)، العدد (13903)، نشرت بتاريخ 2016/12/21م.

[2] ايمن الجندي، جامعة الدول العربية... نعم ... أم لا ؟، صحيفة (الشرق العربي)، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.asharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar-j-d.htm

[3] طارق فهمي، هل أصبح تعديل اتفاق "الدفاع العربي المشترك" ضرورة؟، صحيفة (INDEPENDENT) الناطقة باللغة العربية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.independentarabia.com

[4] حسن إسميك، الأمن القومي العربي لايزال غائباً.. لماذا؟، صحيفة (العرب)، السنة (43)، العدد (11947)، نشرت بتاريخ 2021/1/21م.

الاشتراكية كـ (مصر، وسوريا) اللذان مثلا التيار العربي التقدمي في المنطقة، بينما اختارت دول الخليج العربي أن تتحالف مع الغرب الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للمصالح الاقتصادية القوية المتمثلة في الثروات الطبيعية، وهو ما مهد لتواجد عسكري أمريكي مكثف في المنطقة خاصة مع أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991م، ما وضعنا أمام قيادات سياسية مختلفة المشارب الايديولوجية والتوجهات السياسية في الداخل والخارج، إلى جانب اختلاف اولوياتهم الخارجية، وهو ما انعكس على تحديدهم لمفهوم الأمن القومي، نظراً لأن المفهوم مرتبط بتحقيق مصالح الدولة وحماية قيمها الجوهرية، وهو ما ظهر ايضاً في اختلاف اهتمام العرب بقضيتهم الأولى وهي قضية فلسطين[1].

5- الخلافات البينية (العربية ـ العربية) : أن التباين بين النخب السياسية العربية الحاكمة حول موضوع من المواضيع الخلافية المطروحة يشكل مدخلاً للقطيعة ودافعاً للتباعد والتوتر وإذكاء مواقع الانقسام والتدخل على الأرض في الشؤون الداخلية لهذا البلد أو الفريق ضد الفريق الآخر قد تدفع المجتمعات والأفراد أثماناً باهظة من معيشتها ومستقبلها وأمنها واستقرارها، خصوصاً على مستوى إبطاء عجلة تقدمها وإعاقة تطورها ونهضتها، وتوقف خطط وبرامج التنمية فيها. وتتنوع حالة النزاعات (العربية ـ العربية) من المحيط إلى الخليج، فبعضها ذو منشأ عرقي كـ (حالة السودان بين شماله وجنوبه والذي أفضى إلى الانفصال)، وبعضها ذو منشأ قومي كـ (الأكراد والعرب وغيرهم من الأقوام)، وبعضها الآخر ذو منشأ وبعد ديني وعشائري أقلوي أو أكثري كـ (الصراعات التي سبق أن اندلعت في لبنان والعراق)، فضلاً عن أن هناك خلافات مستديمة دائمة بين معظم تلك الدول العربية[2]، كالنزاع الحدودي (المصري ـ السوداني) عام 1958 حول منطقتي (حلاليب، وشلاتين)، والخلاف (المغربي ـ الجزائري) الذي بدأ منذ عام 1963م بسبب مطالبة المغرب بمنطقتي (تندوف، وبشار) من الأراضي الجزائرية[3].

6- النزاع (العربي ـ الصهيوني) : لايمكن فصل الأمن القومي العربي عما تتعرض له فلسطين من خطر للمشروع الصهيوني الذي يتهدد الأمن القومي العربي بفعل التطلعات الصهيونية للهيمنة والسيطرة على مقدرات الأمة العربية. ان ("إسرائيل" المحتلة للأراضي الفلسطينية) تشكل مصدر الخطر الأساسي على الأمن القومي العربي، وتأثيراتها على الدول الكبرى، في قلب المعادلات في السياسات الدولية، في غير اتجاه المصالح العربية، ويساهم في التدخلات في شؤون الدول العربية، والعراق وسوريا يعتبران مثلاً على

---

[1] أحمد أمين عبد العال، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ 2018/9/16م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://democraticac.de/?p=56363#_edn40

[2] نبيل علي صالح، النزاعات العربية العربية .. واقع معقد موجود وأفق مغيب مفقود، مجلة (البلاد) الإلكترونية، العدد (355)، نشرت بتاريخ 2022/9/23م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : http://albylad.com/article.php?id=424568

[3] اسماعيل محمد علي، هل من مؤامرة وراء خلافات الحدود العربية ؟، صحيفة (INDEPENDENT) الناطقة باللغة العربية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.independentarabia.com

هذه الانعكاسات، لأن سياسة الدول الكبرى مع "إسرائيل" أدت إلى إطالة الاضطرابات، واستمرار عمليات القتل والتدمير، والإستيطان، والتهجير، وفتح الأبواب أمام تدخلات القوى الإقليمية أكثر فأكثر[1]. وناهيك عن ذلك، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المراوغة مع الجانب العربي في حل القضية الفلسطينية، ولم يتبلور أي موقف واضح ومنصف للشعب الفلسطيني، بإعطائه حقوقه المشروعة، وعدم التزامها سياسة واضحة للضغط على "إسرائيل" بالرغم من كل التجاوزات "الإسرائيلية" بحق الشعب الفلسطيني[2].

7- تغول المشروع الإيراني في منطقة الخليج العربي : على مدى أربعين عاماً الماضية، اعتمدت إيران (إستراتيجية النفس الطويل) لتمرير مشروعها في المنطقة العربية، والذي يحمل في مضامينه الخفية الرغبة في إحياء (الإمبراطورية الفارسية). وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اتسمت إستراتيجية إيران بتداخل (الدين، والقومية، والمراوغة، والانتهازية السياسية). ولفهم عوامل تمدد إيران في المنطقة والاسباب التي تكمن وراء طموحاتها الإقليمية، ومشروعها السياسي تحت شعار (تصدير الثورة الإسلامية)، هناك مجموعة من المرتكزات التاريخية والدينية والسياسية وراء الرغبة المتزايدة في التحكم بالعالم العربي والإسلامي[3]. على الجانب الآخر، كانت هناك رؤية مغايرة بعض الدول والقوى العربية تقلل من خطر إيران بل اعتبرتها مناصرة للقضايا العربية بشكل عام وللقضية الفلسطينية بشكل خاص[4].

لايخطئ من يرى، ان النفوذ الإيراني له ما يبرره وهو ضياع بوصلة التعاون العربي المشترك وضعف اداء وانعدام أو فاعلية الجامعة العربية، في مواجهة التحديات التي تواجه مصير ومستقبل الأمة العربية برمتها، تاريخاً وحضارةً وأرضً[5].

8- التهديد التركي : وجدت تركيا في الثورات العربية الفرصة السانحة لاختراق الأمن القومي العربي من خلال علاقاتها مع الاخوان في مصر وسوريا، فمع سقوطهم في مصر تلقت تركيا ضربة إستراتيجية

---

(1) الأمن القومي العربي، تقرير الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، الدورة الأولى لعام 2017م، المنامة ـ مملكة البحرين، بتاريخ 23-2017/3/25م.

(2) ناصر فليح الخلايله، مصدر سبق ذكره، ص103.

(3) د.محمد تركي الهاجري، الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط .. بين تغول إيران وحتمية الاتحاد الخليجي، قضايا وآراء، صحيفة (أخبار الخليج) البحرينية، العدد (13678)، نشرت بتاريخ 2015/9/4م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : http://www.akhbar-alkhaleej.com/13678/article/40877.html

(4) مطيع السهو، التغول الإيراني في المنطقة العربية، نشرت بتاريخ 2020/4/29م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://resalapost.com

(5) عبد الجبار الجبوري، أمريكا والتغول الإيراني في المنطقة، نشرت بتاريخ 2016/8/30م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://kitabat.com

كبرى، لانها اعتبرت وصول الاخوان المسلمين في مصر بمثابة توسع نفوذها في الوطن العربي. فضلاً عن المحاولات المستمرة في سوريا لإسقاط "نظام بشار الأسد" الذي يستند أساساً إلى طمع استعماري قديم، منذ استيلاء تركيا على ميناء الاسكندرونة عام 1939م، ولم ينته بنزاعات المياه. إذ تسيطر تركيا على منابع دجلة والفرات، ففي عام 1998م حرمت سوريا ما نسبته 90% من مواردها المائية من النهرين، وهو ما لم يتغير في عهد الرئيس أردوغان. كما تدخلت القوات التركية في العراق وشاركت في معركة تحرير الموصل، والهدف الذي اعلنته تركيا آنذاك هو حماية أمنها القومي التركي من الفوضى الحاصلة على حدودها، لكن ربما يكون هناك رغبة في تركية في إعادة الاتراك إلى العراق، من أجل حماية التركمان الذين يشكلون أقلية في البلاد رغم رفض العراق التدخل التركي باعتباره تدخلاً في الشأن العراقي وتجاوزاً لمبادئ العلاقات الثنائية وحسن الجوار[1].

9- بوادر عودة الحرب الباردة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين) : بنظرة واقعية، نرى أن أهم أقطاب النظام الدولي هم (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين). ولا ريب سيكون لهم القدح المعلى في التأثير على مستقبل الأمن القومي العربي، والتأثير على مسارات التوجهات الإسراتيجية الاقتصادية والعسكرية والسياسية. إذ عمدت الدول الكبرى على التغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية الدائرة في محور كل من تلك القوى، وهنا لابد لنا من طرح التساؤل التالي: (ماهو تأثير الحرب الباردة على الأمن القومي العربي؟، وهل ستترك بعض الأطراف العربية الولايات المتحدة الأمريكية التي سئمت الهيمنة والنزعة الاستعلائية الأمريكية وتنضم إلى الاقطاب الأخرى روسيا، والصين؟)، لنجيب عن ذلك بالقول، ان كل ذلك يشكل ضغطاً حقيقياً على صناع القرار في النظام الإقليمي العربي في مسعاهم لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية، في ضوء التلميحات المستمرة والتهديدات الأمريكية للدول العربية ان لاتتعارض مع إستراتيجيتها وسياستها أو حتى الخروج من مظلتها، وفي حال الانخراط مع (روسيا، الصين) فإن المنطقة العربية ستواجه صعوبات وعقبات ومواجهات عنيفة، إذ ستزيد فيها حالات انفراط لعقد السلطة والامن، وتشيع الفوضى والرعب، ومعارك لاستنزاف الطاقة. فلا شيء يحدث مجاناً، أو بلا عقبات. إلى حد يمكن القول، ان السياسات العربية أصبحت سياسات مساندة ضمنياً لما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية.

10- تعرض الجبهات الداخلية لمعظم الدول العربية لمشكلات : (طائفية، أو عرقية) كـ (جنوب السودان، "إقليم كردستان" العراق). لقد أخفقت الدول العربية في إيجاد إستراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الأقليات،

---

[1] فرج عصام بن جليل، يحيى محمد فخري بني سليم، وليد عبد الهادي العويمر، أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي : الواقع وآفاق المستقبل، المجلد (10) ، العدد (3) ، مجلة علوم الانسان والمجتمع، الجزائر، سبتمبر / 2021، ص146.

حتى لا تكون مدخلاً للتدخل الدولي والإقليمي في الشؤون العربية، وأن هذا الإخفاق أدى بالنهاية إلى تجزئة دولاً عربية وانتظار المزيد من التجزئة للأخرى[1].

11- زيادة حجم التدخلات (العراق، سوريا، لبنان، اليمن) : لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، مصالح كبيرة في إقليم الشرق الأوسط بشكل عام، والوطن العربي بشكل خاص. فبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي "السابق" عام 1991م، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة نفوذها متخذة من دخول العراق للكويت ذريعة وفرصة ذهبية لها، مستغلة الفوضى وانكفاء الدولة الروسية على السياسة الداخلية بدلاً من الخارجية وبهذا خطت الخطوة المهمة في التغلغل وتوجت خطوتها باحتلال العراق عام 2003م. الا ان المخطط الأمريكي لم يبق دون منافس أو معارض، فمع تسلم الرئيس (فلاديمير بوتين) للسلطة في روسيا تغيرت المعادلة، وأصبحت روسيا تبحث عن أمنها القومي وعن مواقع نفوذها السابقة في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي. إذ جاء قرار التدخل العسكري الروسي في سوريا في أيلول من عام 2015م، إذ عملت منذ اليوم الأول لحشد قواتها على تقوية قاعدة "طرطوس" البحرية وتوسيع قاعدة "حميم" الجوية، بما يعزز حضورها العسكري في شرق المتوسط، كما يؤهلها إستراتيجياً للعب دور مؤثر وفاعل على مستوى المنطقة. وأولوية روسيا في سوريا هي الحفاظ على ثقلها وقوتها بقواعدها العسكرية والانطلاق منها إلى ادوار اخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. دون أن ننسى أن النقطة الاهم في التدخل الروسي في سوريا هي حرص الرئيس (فلاديمير بوتين) للمحافظة على الاندفاعة الإستراتيجية التي بدأها بالرد على الاتحاد الأوروبي، لمنعه من مد نفوذه إلى أوكرانيا وضمها إلى الاتحاد وإلى حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن رغبة الرئيس الروسي في الرد على القرار الأمريكي بنشر الدرع الصاروخية في الدول المجاورة لروسيا، والتي كانت جزءاً من المنظومة السوفيتية[2].

اما على صعيد اليمن ، يمكن القول ان الصراع (السعودي ـ الإيراني) يمكن عده ذا بعد دولي. كانت إيران قبل عام 1979م هي (شرطي الغرب) في الشرق الأوسط. أما اليوم فهي ترتبط مع روسيا بشبكة عريضة من العلاقات، وحيثما وجدت مصالح روسيا وجدت إيران وتلتقي مصالحهما في كثير من القضايا والمواقف والمناطق (سوريا، اليمن).

---

[1] ناصر فليح الخلايله، نظرية الأمن القومي العربي ومظاهر عجزها في السياسات العربية "دراسة نقدية تحليلية"، مصدر سبق ذكره، ص108.

[2] د.ناجي خليفة الدهان، التنافس (الأمريكي، الروسي، الإيراني) في سوريا وفي الشرق الأوسط، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نشر بتاريخ 2020/7/2م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/21229

أما المملكة العربية السعودية فتمثل الحليف الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية، ففي اليمن فإن الصراع اليوم يتخذ طابع دولي بحيث انه لايمكن القيام بأي حل دون مراعاة مصالح القوى الإقليمية والتي تعبر امتداد لمصالح القوى الدولية[1].

12- حروب الوكالة واستهداف البنى التحتية والأهداف المدنية : أضحى التنافس والحروب بالوكالة في المنطقة العربية، على شكل تحالفين كبيرين، منها على سبيل المثال، التحالف الأول / الذي تقوده (روسيا، وإيران)، مثلاً، في دعم الرئيس السوري (بشار الأسد)، والتحالف الثاني / الذي تتزعمه (الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، وبعض القوى الإقليمية) ، فضلاً عن الحروب الصغيرة الدائرة على أرض الوطن العربي[2].

13- التهديدات السيبرانية للعديد من الدول العربية : رغم أهميتها في ضمان أمن الفضاء السيبراني الوطني، لم يكن اعتماد إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني قاسماً مشتركاً بين جميع الدول العربية. وإذ نجد اعتمادها من طرف بعض الدول العربية كـ (المملكة العربية السعودية، عُمان، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، العراق، لبنان، تونس، المغرب، الكويت، جزر القمر)، نجد أن بعض الدول العربية الأخرى لت تزال بصدد بحث ومناقشة إستراتيجياتها الوطنية في الغرض كـ (الجزائر، موريتانيا). أما البعض الآخر من هذه الدول، فلم تشرع بعد في إعداد هذه الإستراتيجية الوطنية، كـ (جيبوتي). مع العلم بأن هناك العديد من الدول العربية قد تطرقت لمحور الأمن السيبراني في إطار إستراتيجياتها المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفة عامة على غرار ليبيا. لذا بات جديراً بالدول العربية ان تمتلك الادوات والتقنيات المناسبة، فضلاً عن المناخ التشريعي الملائم والكافي من أجل حماية الاصول الرقمية للدول العربية وحماية أمن بيانات وخصوصية مواطنيها، إذ أصبح الأمن السيبراني قضية أمن قومي في المقام الأول، ولم يعد بحالة من الاحوال أمراً تقنياً أو نوعاً من الرفاهية[3].

14- الغزو الايديولوجي وأزمة الهوية : ان ظاهرة الغزو الايديولوجي قد تفاقمت بفعل وسائل الايصال والاتصال في المجتمعات والحضارات القوية والمنتجة، إلى الكيانات والمجتمعات الضعيفة المستهلكة، في إطار المفهوم المتزايد الانتشار (القرية العالمية الإلكترونية الواحدة). ان الغزو الفكري والثقافي

---

[1] أحمد عردوم، الصراع السعودي ـ الإيراني وأثره على اليمن، العدد الثاني ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، 2017م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://democraticac.de/?p=45025

[2] د.ناجي خليفة الدهان، التنافس (الأمريكي، الروسي، الإيراني) في سوريا وفي الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

[3] مجموعة باحثين، الرؤية العربية للأمن السيبراني (الواقع ـ التحديات ـ الفرص)، المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، الجمهورية التونسية، 2021م، ص8.

والإيديولوجي كلها تعني انتهاك القيم التي تقع ضمن حيز الخصوصية الثقافية لمجتمع ما، ويتمثل في أبشع صوره في أن تقوم أمة من الأمم بالسعي لتغيير مناهج التربية والتعليم لدولة من الدول، فتطبقها على أبنائها وأجيالها، فتشوه بذلك فكرهم، وتمسخ عقولهم، وتخرج بهم إلى الحياة. ومن المفردات التي ترادف مفهوم الغزو الإيديولوجي أيضاً مفاهيم (التغريب، والعولمة). ان الغزو الايديولوجي يعني السيطرة الثقافية الأجنبية على الثقافة العربية، نظراً إلى واقع التخلف العام أمام الغرب في مجالات العلم والتكنولوجيا، وكذلك في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، والاعتماد على أن هذا التفوق يستتبع بالضرورة التفوق أو التقدم والرقي الثقافي، وأن ذلك يحتم من ثم تقبل حصاد الفكر الغربي وثقافته، وذلك مثلما يتقبل العالم العربي والإسلامي نتائج البحث العلمي والتقدم التكنولوجي. لذا فان مفهوم الغزو الايديولوجي يتمثل في اقناع الأمة الشرقية بأنها متخلفة في جوهرها، متخلفة في تاريخها وصميم تكوينها، ومن ثم فلا بد من انسلاخها تماماً عن كل ما يربطها بماضيها، وعن كل ما يميز ذاتها، وإعادة تشكيل المجتمع العربي على الطراز الغربي من ناحية العادات والمظاهر السلوكية، مع إبقائه متخلفاً عاجزاً في جميع المجالات، مما يضطرهم إلى النزوح إلى عالم المتفوقين[1]. العالم العربي، يعيش الان أزمة هوية طاحنة، لها انعكاساتها على الأمن القومي العربي، تهدد بضياع جميع المكتسبات الوطنية التي حققها العرب على مدار تاريخهم، حتى وإن كانت قليلة، فالخطر الذي يهددهم هو زوال الدولة الوطنية الحديثة، وتفككها لصالح اجندات غير وطنية وغير قومية، ويمكن القول: (أن العرب دفعوا ثمناً باهظاً بسبب تشتتهم، إذ تفرقت جهودهم، وأصبحوا عاجزين عن مواجهة التحديات والمعضلات الكبرى، فكيف يكون الحال إذا تزايد التشتت، في عالم لايعترف إلا بالأقوياء)[2].

15- ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي وانعكاسه على الأمن القومي العربي : لم يكن تمدد تنظيم "داعش" الإرهابي ممكناً لولا وجود بيئات حاضنة لها، فمن غير المألوف أن تسقط مساحات سكانية واسعة وبسرعة قياسية وبلا قتال يذكر لولا ان هذه البيئات قابلة لدخوله هذه الجماعات التكفيرية، بدأت هذه البيئة تظهر بشكل جلي مع انطلاق "الربيع العربي" عام 2011م، إذ تحول إلى المادة الإعلامية الأولى التي نتجت بعد الربيع العربي، وان كانت ولادته بدأت شيئاً فشيئاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لكن المتغيرات التي حصلت جعلت من هذا التنظيم التهديد الجدي إلى جانب "إسرائيل" على أمن الدول العربية[3]. أن هذا

---

[1] أحمد مبارك سالم، الغزو الإيديولوجي والتطبيع الثقافي، نشرت بتاريخ 2009/3/11م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.alukah.net

[2] عماد الدين حلمي عبد الفتاح، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، العدد (183)، مجلة شؤون عربية، أيلول 2020، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://arabaffairsonline.com

[3] أ.قياتي عاشور، الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص211.

التنظيم الإرهابي كان له وقع الاثر على أمن الدول العربية كـ (العراق، سوريا، وعدد من الأراضي في ليبيا) وسيطرتهم على عدد من ابار وحقول النفط في العراق، والاثار وتدمير بعضها، والمصارف الحكومية. الدول الخليجية كانت لديها مخاوف من تمدد التنظيم كونه قريب من حدود (السعودية، الكويت، الأردن). إذ يعتبر تنظيم "داعش" من أخطر التنظيمات الإرهابية التي واجهها العالم بأكمله وليس فقط المنطقة العربية التي سيطر "داعش" الإرهابي على مساحات كبيرة منها، وترجع خطورة هذا التنظيم إلى اعتماده على أساليب (غير تقليدية)، من حيث له القدرة على جذب عدد كبير من الشباب من كل دول العالم حتى الدول ذات الديمقراطيات الراسخة. فضلاً عن كونه يعتمد على (الإرهاب الإلكتروني)، إذ يقوم بنشر كل العمليات التي يقوم بها في صورة تقارير مصورة وتسجيلات مرئية عالية الجودة على الموقع الرسمي له والمسمى بـ (ولاية البركة)، ونجد أن التنظيم له العديد من (المجلات الإلكترونية) التي تصدر بلغات مختلفة والقنوات التعليمية دون أن ننسى (التطبيقات على الهواتف المحمولة) كتطبيق (صليل الصوارم) التي تؤثر على الأطفال والشباب. كذلك عمل التنظيم الإرهابي على نشر الخوف والرعب في نفوس المواطنين من خلال الجرائم الوحشية التي ارتكبها كـ (قتل الأطفال في الأماكن التي يسيطرون عليها "قتل 13 طفل في محافظة الموصل بسبب مشاهدتهم لمبارة تلفزيون، أذ يرونه مخالف للشرع"، وتعليم الأطفال الصغار على القتل، وخطف النساء وبيعهن في الأسواق، والقيام بالاتجار بالأعضاء البشرية)[1].

16- أزمات وبائية (جائحة كورونا) : بات من الواضح أن انتشار فيروس (COVID-19) قد غير موازين أولويات الأمن الوطني في عدد كبير من بلدان العالم، ما دفع الحكومات العربية إلى وضع إستراتيجيات طارئة لمواجهة هذا العدو الخفي الذي يهدد أمن الشعوب وسلامتها . مثل انتشار فيروس (COVID-19) تحدياً كبيراً لمستوى الصحة على الصعيد العالمي بشكل عام، والصعيد العربي على وجه الخصوص، إذ ان مستويات الأمن الصحي في دول الوطن العربي كانت متفاوتة وعلى نحو بعيد. وبسبب سرعة انتشار فيروس (COVID-19) العابرة للحدود، فأن فشل النظام الصحي في دولة ما يهدد الأمن الصحي العالمي سواء أو الإقليمي وليس فقط تلك الدولة. هذا التأثر بالوباء كانت له انعكاساته على الأمن الاقتصادي للدول والأفراد بسبب توقف عجلة التجارة ما بين الدول وفيها[2].

---

[1] زينب حسني عز الدين، أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي دراسة حالة : تنظيم "الدولة الإسلامية"، المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ 2016/7/24م، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع :https://democraticac.de/?p=34525

[2] مهند سلوم، الأمن الوطني في زمن جائحة فيروس كورونا، تحليلات إستراتيجية، العدد (1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 13 تموز/ يوليو 2020، ص 2-3.

من تداعيات هذا الوباء في المنطقة العربية، هي الارتفاع المتزايد في أعداد الوفيات والإصابات، خاصة مع صعوبة التوصل إلى لقاح أو علاج أمن لهذا الفيروس وعدم القدرة على السيطرة عليه واحتواء تداعياته، ومن ثم تهديد الأمن الصحي للشعوب العربية، فضلاً عن الخسائر الفادحة في الوظائف نتيجة تفشيه، واتجاه القطاع الخاص في العديد من الدول العربية إما إلى التخلي عن نسبة كبيرة من العمالة أو تخفيض رواتبها ومميزاتها . من هنا كشف انتشار فيروس (COVID-19) أوجه القصور في المفاهيم الأمنية، واعاد الاعتبار لأهمية الاستثمار في الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، الذي يواكب متطلبات الشعوب من الاحتياجات الضرورية، وفي مقدمتها الأمنين (الصحي، والغذائي)، كما أثبت أن مئات المليارات التي تنفقها القوى العربية في شراء الأسلحة لو تم توجيه جزء منها على تطوير منظومات الأمان الصحي والاجتماعي كان أجدى في مواجهة هذه الجائحة التي هددت حياة ملايين من شعوبها العربية[1].

17- أزمة الأمن الغذائي والتبعية العربية للاقتصاد العالمي : يرتبط الأمن الغذائي بالأمن القومي، فمتى تحقق الأمن الغذائي تحقق الأمن القومي . ان مشكلة الأمن الغذائي العربي ما هو الا دليل على فشل السياسات الاقتصادية العربية التنموية عن وضع خطط ودراسات وبرامج. ان إخضاع الدول العربية للتبعية الغذائية من قبل الدول المتحكمة بالاقتصاد العالمي، هو جزء لايتجزأ من سياسة تلك الدول تجاه الوطن العربي من أجل إخضاعه وتفتيته وتجزئته. فالدول التي تحقق اكتفاءها الذاتي من توفير محاصيلها الزراعية الغذائية ومنتوجاتها الصناعية، تحقق أمنها القومي وتحافظ على سيادتها واستقلالية قرارها السياسي، أما الدولة التي لاتستطيع توفير ذلك فأمنها القومي معرض ومهدد في أي لحظة للاختراق بل للتدمير، وتصبح دولة تابعة إن لم تكن دولة فاشلة. فمثلاً السودان كان يوماً سلة الغذاء العربي، وكانت دول مثل (العراق، وسوريا) تكتفي ذاتياً من محاصيلها الزراعية والغذائية وصناعاتها المحلية، ومصر كانت رائدة في الانتاج الزراعي، إذ سميت مصر "هبة النيل" لما له من دور في توفير البيئة المناسبة والطبيعية للمحاصيل الزراعية ومنتوجاتها الصناعية، والمملكة العربية السعودية ودول المغرب العربي حظيت بطبيعة زراعية استطاعت تحقيق ذروة الإنتاج الفلاحي والسلع الغذائية، خاصة المملكة المغربية التي استطاعت الهيمنة على السوق الأوروبية ومنافسة الدول الكبيرة. كذلك من أهم اسباب (أزمة الأمن الغذائي) هي هجرة الفلاحين إلى المدينة مما سبب ترك الأراضي الزراعية، رافق ذلك أزمة التصحر وشح المياه وغيرها. أما (الاسباب الخارجية)، فهي التنافس الدولي والهيمنة على المنطقة، من خلال إضعاف الإنتاج المحلي للدول وإغراء أو ترهيب المزارعين من زراعة أراضيهم. ولعبت "إسرائيل" دوراً كبيراً من

[1] د.أشرف العيسوي، وباء "كوفيد-19" كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني ؟، TRENDS للبحوث والاستشارات، نشر بتاريخ 2020/4/15م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://trendsresearch.org

خلال شركاته بعلامات عربية وبأشخاص من دول عربية، ومن خلال تجارة السلع الغذائية والسيطرة على السوق العربية وإغراقها بالبضائع "الإسرائيلية" المغلفة بعلامات (صنع في الأردن، أو صنع في مصر...). ولا ننسى أيضا تأثير الأزمات والحروب وثورات الربيع العربي في المنطقة العربية في اضعاف الكثير من القطاعات الإنتاجية ومنها الفلاحية والزراعية، خاصة السلع الغذائية وارتفاع أسعارها. كما أبانت أزمة انتشار فيروس (COVID-19) عن هشاشة القطاع الزراعي العربي في تغطية احتياجات المواطن العربي، تلتها الحرب (الروسية ـ الأوكرانية) التي أضحت أزمة عالمية بسبب نقصان الحبوب، خاصة القمح الذي تنتجه أوكرانيا ويغطي ثلث المنتوج العالمي[1].

18- مشروع الشرق الأوسط الجديد : الشرق أوسطية في الأساس دعوة صهيونية تهدف إلى تذويب الهوية الإسلامية والعربية في هوية جديدة تتسع للهوية الصهيونية، أما الشرق الأوسط الكبير فهو مصطلح أمريكي يهدف فضلاً عن تذويب الهوية العربية والإسلامية في هوية جديدة تستند إلى الجغرافيا وحدها، وإلى إعطاء الولايات المتحدة في المنطقة دوراً كبيراً واساسياً. أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يهدف إلى طمس الهوية العربية وزوال النظام العربي من خلال ذوبان الوحدات القطرية العربية في ترتيبات شرق أوسطية اقتصادية وسياسية وأمنية. إذا فهو يمثل واحداً من أخطر التحديات الجديدة التي تواجه الأمة العربية وأمنها القومي في القرن الحادي والعشرين، وإذا ما تم تحقيقه فسوف يبقى الأمن القومي العربي والمصير العربي أسيرين للمخططات (الأمريكية ـ الصهيونية) التي لاتخدم العرب ومستقبلهم[2]. ان مشروع الشرق الأوسط يسعى إلى تحقيق إستراتيجية أمنية وأهداف جديدة في المنطقة كما تريدها وتخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يضمن إضعاف الأمة العربية والعمل على زيادة تفتيتها بما يحقق للغرب الرأسمالي الهيمنة الكاملة على المنطقة، وإجهاض المشروع القومي العربي في الوحدة والتحرر والاستقلال، وإبقاء العرب على هامش السياسة الدولية والحضارة العالمية من خلال استمرارهم كمنتجين للنفط فقط، ومنع العرب من استخدام نفطهم في خدمة قضاياهم التنموية الشاملة التي تخرجهم من واقعه المتخلف، وإبقاء الوطن العربي سوقاً للمنتجات الغربية بما يحقق للغرب الرأسمالي الازدهار الاقتصادي، وفرض الهيمنة (الأمريكية ـ الصهيونية) الكاملة على المنطقة ويحقق الردع "الإسرائيلي"، فضلاً عن تحقيق البعد الإستراتيجي الأمني لهذا المشروع والمتمثل بإلغاء معاهدة الدفاع العربي المشترك أو تجميدها ووضع العوائق والعراقيل أمامها، وإقامة أمن إقليمي جديد بدلاً من الأمن القومي العربي، واتباع سياسة

---

[1] عبد الوهاب كريم العلواني، الأمن القومي العربي والأمن الغذائي... أي علاقة تكامل؟، صحيفة (عربي 21)، نشرت بتاريخ 2022/7/15م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://arabi21.com

[2] كمال سالم الشكري، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، العدد (1)، المجلد (28)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2012، ص513.

الحدود المرنة في فلسطين بما يضمن للكيان الصهيوني التغلغل في الأقطار العربية ولايسمح للأقطار العربية بالتغلغل في فلسطين، وضمان التفوق العسكري "الإسرائيلي" على الاقطار العربية المجاورة لها كماً ونوعاً لاستمرار وجودها وتحقيق مآربها، ومنع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية خارج الدول النووية الحالية ومنع العرب من امتلاكها، بما يضمن للكيان الصهيوني الانفراد بحيازتها[1].

ومن اجل إنشاء نظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط، يمكن القول، ان البعد الإقليمي في صفقة القرن الأمريكية عام 2020م، تمثل من خلال التركيز على العلاقات الإقليمية بين"إسرائيل" والدول العربية عن طريق التعاون الأمني والسياسي المشترك عبر تكوين "ناتو" جديد يعمل على مواجهة التمدد الإيراني من جانب وفصائل المقاومة من جانب آخر. الطرح الأمريكي اشتمل على العديد من النقاط التي تستهدف إقامة مشاريع تنموية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط تكون اللبنة لإقامة نظام شرق أوسطي جديد يضم "إسرائيل" ودول المنطقة عبر تخصيص مبالغ محددة لكل دولة من (50 مليار دولار) التي رصدتها الصفقة، بهدف تأهيل البنية التحتية لإقامة النظام شرق أوسطي الجديد. الصفقة وكما جاء فيها تشتمل على تقديم امتيازات مالية لدول المنطقة في سياق إقامة شرق أوسط جديد، على نمط الشرق الأوسط الجديد الذي نظر له (شمعون بيرس) الرئيس "الإسرائيلي" السابق في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) عقب التوقيع على اتفاق أوسلو في 1993/9/13م، أو نمط الشرق الأوسط الكبير الذي نظرت له (كونداليزا رايس) وزيرة الخارجية الأمريكية "السابقة" خلال حكم (بوش "الأبن") الرئيس الأمريكي السابق. وهو المشروع الذي بدأ التمهيد له عقب احداث 11 / أيلول 2001م، والذي كان يهدف إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة من جديد على أسس مختلفة، تقوم على أساس تغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة من خلال (الفوضى الخلاقة) لإقامة نظام جديد على أساس طائفي وعرقي وديني لتبرير وجود "إسرائيل" كدولة يهودية[2].

19- سلامة الممرات المائية الدولية : ومنها مضيق هرمز، وتأتي أهميته من كونه الممر البحري لتجارة دول عربية هي: (العراق، الكويت، قطر، دولة الأمارات العربية المتحدة، عُمان، المملكة العربية السعودية)، فضلاً عن إيران. وازدات أهمية مضيق هرمز عند افتتاح قناة السويس عام 1869م، إذ تم انجاز اتصال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط.

---

[1] كمال سالم الشكري، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص522 ـ 523.

[2] منصور أبو كريم، صفقة القرن والأبعاد الإقليمية.. الشرق الأوسط الجديد، موقع الجزيرة الأخباري، نشرت بتاريخ 2020/2/5م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.aljazeera.net

خريطة رقم (1) توضح مضيق هرمز وقناة السويس

مصدر الخريطة: إبراهيم درويش، واشنطن بوست: كارثة قناة السويس تستدعي النظر في مناطق الاختناق البحرية والحد من التوترات الجيوسياسية، صحيفة القدس العربي، نشرت بتاريخ 2021/3/30م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.alquds.co.uk

كما إزادت أهميته بعد اكتشاف النفط في الدول المحيطة به، إذ تسيطر هذه الدول على احتياطي نفطي كبير يقدر بـ (730) مليار برميل، كما يمر عبره (40%) من شحنات النفط العالمية المنقولة بحراً، أي أكثر من (17) مليون برميل يومياً، وهو ما يشكل (90%) من النفط الخام الذي تصدره دول الشرق الأوسط فضلاً عن نحو مليون برميل من المنتجات النفطية المصفاة تمر عبر هذا المضيق.

لذا يلعب المضيق دوراً أساسياً في استقرار الاقتصاد العالمي، وفي حال قيام إيران بإغلاق المضيق فانه يتسبب بمشكلة إستراتيجية منها أزمة عالمية بالطاقة وارتفاع سعر البرميل من (200 ـ 400) دولار أمريكي . ومنذ اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي أصبح هذا الممر المائي موضوع رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفيتي "السابق" كان يتوق للوصول إلى المضيق لتحقيق تفوقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة. بينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي ومتنت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضماناً لوصولها إلى منابع النفط والاشراف على طرق إمداده انطلاقاً من هذا المضيق الذي تعتبره جزءاً من أمنها الوطني باعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

من جانب آخر، يعد أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب جزء أساسي من الأمن القومي العربي وهو عامل حسم في الصراع (العربي - "الإسرائيلي")[1]. لقد حظ البحر الأحمر باهتمام كبير من لدن القوى الدولية والإقليمية، وعبر حقب زمنية مختلفة استغلت هذه القوى الاحداث التي تشهدها دول البحر الأحمر في ترسيخ تواجدها الذي اتخذ أشكالاً متنوعة، فتدهور الأوضاع الأمنية في الصومال منذ عام 1991م، وتصاعد عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية منذ عام 2008م فتحت الطريق أمام حضور واسع للقوى الدولية وبعض القوى الإقليمية. وخلال الاعوام الأخيرة، ومع تدهور الأوضاع الأمنية في العالم العربي، واشتعال الحرب في اليمن منذ عام 2015م، وما تبعها من تحركات إقليمية عربية وغير عربية ("إسرائيل"، تركيا) للنفوذ إلى الجانب الإفريقي للبحر الأحمر والسيطرة على مواقع في دوله للاستجابة للتداعيات المختلفة التي تطرحها هذه الحرب، شهد إقليم البحر الأحمر الذي يمثل إقليماً فرعياً للشرق الأوسط سباقاً محموماً بين القوى الدولية والإقليمية للنفوذ والتواجد في إقليم البحر الأحمر، إذ تركزت هذه المساعي الخارجية على الجانب الإفريقي من البحر الأحمر. فحسابات القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعكس المصالح الأمريكية التي ارتبطت في مرحلة الحرب الباردة بمنع الاتحاد السوفيتي "السابق" من السيطرة على دول القارة الإفريقية، إذ كانت هذه الدول مسرحاً للصراع بين القطبين، فضلاً عن هدف آخر يحتل أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بالالتزام الأمريكي الدائم بحماية الأمن "الإسرائيلي". لكن مع انتهاء الحرب الباردة، ارتبطت الأهداف الأمريكية بعوامل أخرى إلى جانب حماية الأمن "الإسرائيلي"، أصبح الاستقرار في دول البحر الأحمر ومدى قابلية هذه الدول للتحول نحو الراديكالية (وخاصة القوى الإسلامية الراديكالية) يمثل العامل الأهم المؤثر على المصالح الأمريكية في هذا الإقليم، وخاصة في أعقاب الهجمات الإرهابية على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام عام 1998م، وأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية مقولات (أن العدو البديل للشيوعية هو الإسلام، وان الخطر القادم للعالم هو الخطر الأخضر). من جانبها تعمل روسيا للحصول على موطئ قدم لها في إقليم البحر الأحمر[2]، من خلال سعيها إلى ضمان وجود عسكري لها في جيبوتي عبر القاعدة الصينية التي أنشأت في آب / عام 2017م[3]، فضلاً عن الاتفاق الذي تم توقيعه في عهد الرئيس السوداني (عمر البشير)، والذي يسمح للبحرية الروسية بإقامة قواعد عسكرية في مدينة (بورتسودان) الإستراتيجية المطلة على البحر الأحمر،

---

(1) حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، الطبعة الأولى، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص50.

(2) د. أميرة محمد عبد الحليم، التواجد الأجنبي في البحر الأحمر : زيادة المهددات والصراع المسلح قادم، مجلة (آراء حول الخليج)، العدد (127)، المملكة العربية السعودية، نشرت بتاريخ 2018/2/15م.

(3) Sipiri, The Foreign Military Presence in the horn of Africa Region (Stockholm:Sipri.Background Paper, April 2019), P3.

ويسمح هذا الاتفاق السماح لروسيا بالاحتفاظ بالقاعدة لمدة (25) عاماً مع تمديد تلقائي لمدة (10) أعوام بحال لم يعترض أي من الجانبين. هذا الاتفاق أغضب الولايات المتحدة الأمريكية والذي دفع المجلس التشريعي عقب الاطاحة بالرئيس السوداني (عمر البشير) للإعلان عن تجميد الاتفاقية العسكرية مع روسيا بما فيها القاعدة العسكرية ثم إعلان مرة أخرى رئيس أركان الجيش السوداني أن السودان بصدد مراجعة الاتفاقية العسكرية مع روسيا بضمنها إنشاء القاعدة العسكرية شمالي مدينة (بورتسودان)[1].

20- الأمن المائي : الأمن القومي العربي يتهدد بتهديد الأمن الغذائي، والمياه هي عنصر رئيس في الأمن الغذائي ومدخل رئيس في العملية الاقتصادية برمتها، العملية تبدء وتنتهي بالأمن المائي، بمعنى اذا كان لدينا الأمن المائي الكافي سيكون هنام أمن غذائي وأمن للانشطة الاقتصادية والتنموية الاخرى التي يزاولها ويمارسها المواطن العربي في البلاد العربية. عناصر التهديد التي تؤثر على الأمن المائي العربي اساساً تبدء من ان 65% من المياه تأتي من خارج الوطن العربي. هناك خلافات بين دول المنابع ودول "مصب" النهايات، ومعظم دول الوطن العربي في النهايات والدليل على ذلك ما يحدث من مشاكل بين مصر والسودان ودول منابع النيل ومشاكل سد النهضة الاثيوبي وما يحدث بين سوريا والعراق وتركيا وقدرتها في التحكم بالمياه وأبرز مثال على ذلك سد إليسو التركي على "نهر دجلة" والذي بدء في ملء خزانه المائي في 2018/6/1م مما يهدد قطع المياه القادمة إلى العراق. أما "إسرائيل" فانها تحصل على ما تستطيع ان تحصل عليه من المياه العربية كـ (المياه الأردنية، والفلسطينية، والسورية، واللبنانية، فضلاً عن الخزانات المائية المصرية التي تتعرض للسلب من "إسرائيل")[2].

21- سلامة امدادات الطاقة عالمياً : تشكل سلامة آمدادات الطاقة أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى حصول انعكاسات وتحديات للأمن القومي العربي. إذ ان الدور المهيمن لدول المنطقة كلاعب أساسي في سوق النفط العالمي لما تتمتع به من احتياطات (نفطية، وغازية) جعل من أمن الإمدادات فيها قضية محورية لسياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط بشكل عام والدول المصدرة بشكل خاص (كونها تعتمد بشكل كبير على هذا المورد الإستراتيجي)، من جانبها، تتخوف الدول المستوردة من حدوث اضطرابات أو تهديدات قد تكبح التدفق الآمن للامدادات، ما قد يحد من المعروض النفطي المتاح وبما يفضي إلى

---

[1] مريم شهاب، قاعدة عسكرية روسية في البحر الأحمر .. التقارب بين الخرطوم وموسكو يثير القلق الأمريكي، أخبار euronews ، نشرت بتاريخ 2022/3/9م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

https://arabic.euronews.com

[2] في العمق، واقع الأمن القومي العربي والمخاطر الحقيقية التي تواجهها الأمة العربية، قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ 2010/12/13م.
– كذلك ينظر : هذا ما فعلته سدود تركيا في سوريا والعراق، قناة العربية الفضائية، بتاريخ 2021/3/21م.

ارتفاع مضطرد وكبير في أسعار النفط[1]. تكمن ملامح التهديد الرئيس في المقام الأول ما يسمى (إستراتيجية حرب الناقلات) وهي الإستراتيجية التي استعملتها إيران في حربها مع العراق في ثمانينات القرن الماضي، إذ تعطلت عمليات نقل النفط عام 1984م، عندما تعرضت أكثر من (500) سفينة للتدمير أو لحقت بها أضرار في حرب الناقلات. هذه الإستراتيجية تعيد إيران التلويح باستخدامها للضغط على المجتمع الدولي، ومحاولة اثبات قدرتها على إلحاق أضرار اقتصادية بدول العالم. وهنا يعبر (Anthony H. Cordesman) بقوله: (إن إيران تستطيع استخدام قواتها البحرية أو الجوية أو الصاروخية أو جميعها أو وكلائها لمهاجمة السفن النفطية في الخليج، حول مضيق هرمز وفي خليج عمان خارج منطقة الخليج وفي مياه المحيط الهندي بالقرب من مضيق هرمز. وهي تهدد منذ وقت طويل بإغلاق الخليج عند مضيق هرمز، ولكن تدريباتها العسكرية تشمل نشر قوات الحرس الثوري الإيراني البحرية على نطاق واسع في الخليج وبالقرب منه). الاستهداف الإيراني لناقلة (Mercer Street) في بحر العرب على مدى يومي 29 - 2021/7/30م هو جزء من إستراتيجية (استخدام السماء لضرب البحر) بمسيرات مفخخة، يرده البعض إلى الهجوم "الإسرائيلي" على مطار "الضبعة" السوري[2] بتاريخ 2018/8/25م[3]، الذي يحوي الفصائل المسلحة القريبة من إيران، وبالتالي هو رد إيراني على هجوم "إسرائيلي"، فضلاً عن كونه رد عن الانسحاب الأمريكي في عهد (دونالد ترامب) في 2018/5/8م من الاتفاق النووي، وإعادة فرض عقوبات على الاقتصاد الإيراني[4]. وتتعرض المملكة العربية السعودية، التي تعد أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى هجمات مكثفة من قبل قوات "الحوثيين"، كالهجوم على المنشآت النفطية، وتعرض ناقلاتها النفطية لهجمات وأعمال تخريبية في المياه الإقليمية، منها تعرض ناقلتا نفط سعودية بتاريخ 2019/5/12م لهجوم تخريبي كانت في طريقها لتحميلها بالنفط الخام السعودي من ميناء "رأس تنورة" لتسليمها إلى عملاء شركة أرامكو السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

(1) لهب عطا عبد الوهاب، المخاطر الجيوسياسية وسلامة إمدادات الطاقة، صحيفة الغد الأردني، نشرت بتاريخ 2014/6/17م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://alghad.com

(2) محمود الورواري، حرب الناقلات.. إستراتيجية إيران لابتزاز العالم، العين الإخبارية، نشرت بتاريخ 2021/8/13م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
https://al-ain.com/article/tanker-war-iran-s-strategy-to-blackmail-the-world

(3) هجوم صاروخي على مطار الضبعة السوري، اخبار (Sky News) العربية، بتاريخ 2018/8/25م.

(4) الهجوم على السفينة الإسرائيلية.. تصعيد إيراني غربي ولندن وطهران تتبادلان استدعاء السفراء، قناة (الجزيرة الأخبارية)، بتاريخ 2021/8/2م.

(5) الهجمات تتكرر ـ هل منطقة الخليج مقبلة على نزاع مسلح؟، شبكة (DW) الأخبارية الألمانية، نشرت بتاريخ 2019/6/13م.

22- عدم قيام صناعة سلاح عربية مشتركة : يرى المختصون بالشؤون والدراسات الإستراتيجية والعسكرية، أن الوطن العربي يفتقر إلى الصناعات العسكرية المتطورة تكنولوجياً، فضلاً عن عدم توفر المهارات البشرية المتدربة والمدربة. بالنسبة للتصنيع العسكري القومي، جرت محاولات من بعض الأقطار العربية للتخلص من الإستيراد بالتصنيع الوطني أو إنتاج صناعات عربية مشتركة. فرغم بعض المحاولات التي جرت في (العراق قبل عام 2003، ومصر) إلا ان هذه الطريقة واجهت بعض الصعوبات والانتقادات، أهمها: (أن تلك المحاولات قامت على أساس قطري أو تجمع مجموعة بسيطة داعمة من الأقطار العربية، حيث لاتوجد صناعات عسكرية قومية من حيث التنسيق والتكامل القومي، لإعتمادها على الإمكانات الوطنية المحدودة. وضعف التطور التنموي العربي، إذ لم تستطع السياسات التنموية القطرية العربية القيام بصناعات عسكرية ذات قدرات تتزايد قوة بطريقة متسارعة، وبشكل يتناسب مع حاجات الوطن العربي، لكن ما استطاعته تلك الأقطار من القيام بصناعات بسيطة فإنها لاتفي بحاجة الأمة العربية الدفاعية. وأخيراً، ضعف التصنيع العربي بسبب قلة توفر التكنولوجيا المتطورة في الدول العربية. فالمعلوم للمتخصص بالشؤون العسكرية أن التكنولوجيا العسكرية المتطورة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الخارجية للدول، وهي متوفرة في الدول المتطورة. لذا غالباً ما تحجب تلك التكنولوجيا عن الوطن العربي لتناقض السياسات والمصالح العربية مع السياسات والمصالح الأجنبية، الأمر الذي يصّعب عملية تطوير الصناعات العسكرية العربية)[1].

23- حجم التسلح في الدول العربية : حسب احصائيات عام 2022م، تعد المملكة العربية السعودية بأضخم ميزانية دفاع عربية ورقم 9 عالمياً بـ (46) مليار دولار، كما تأتي الإمارات العربية المتحدة بثاني أضخم ميزانية دفاع عربية ورقم 13 عالمياً بأكثر من (25،2) مليار دولار، أما الكويت فتحتل ثالث ميزانية دفاع عربية ورقم 29 عالمياً بنحو (8,1) مليار دولار[2]، شراء السلاح وهذا الانفاق ليس ضد تعريف العدو المشترك التاريخي أو القومي للأمة العربية مع تشكل الجامعة العربية عام 1945م وقيام "إسرائيل" كونها اكبر تهديد استعمار استيطاني يهدد أمن الأمة، بمعنى أن هذا التسلح ليس ضد "إسرائيل" وانما موجه ضد خوف من دولة جارة في بعض الحالات، أو لخدمة علاقات بين النظام السياسي في أي دولة عربية والدولة الغربية المزودة بالسلاح[3].

---

[1] فرج مفتاح فرج اعنيبه، تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر(2003-2016)، مصدر سبق ذكره، ص 41 ـ 42.

[2] 3 دول عربية تنفق 80 مليار دولار على جيوشها في 2022، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
https://sputnikarabic.ae

[3] في العمق، واقع الأمن القومي العربي والمخاطر الحقيقية التي تواجهها الأمة العربية، مصدر سبق ذكره.

24- التطبيع "الإسرائيلي"، والأمن القومي العربي : ان للتطبيع (العربي - "الإسرائيلي") أثاره الخطيرة على الأمن القومي العربي، وأثاره الخطيرة على المنطقة بأكملها، وتكمن الخطورة هنا في اعتبار "إسرائيل" بلداً طبيعياً أو محايداً، بل وحتى صديقاً أو حليفاً لدى بعض الدول، لأنها في الحقيقة تعتبر قائداً لمشروع أكبر يستهدف إلى ابتلاع القدس وفلسطين بأكملها وصولاً إلى المنطقة العربية بأكملها والسيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً. أن من أخطر القضايا التي يتعرض لها الأمن القومي العربي هو محاولة "إسرائيل" تشتيت أنظار العرب عن كونها العدو الأول لهم ومحاولة خلق عدو آخر حتى لاتتوحد صفوف العرب ضدها، إذ انها تتعامل مع بعض الدول الآن على أنها "دول صديقة" و "دول حليفة" لهم. وتأتي موجات التطبيع من الاعتقاد بأن تقوية العلاقات العربية مع "إسرائيل" يأتي من منطلق الحصول على رضاء الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الحصول على تسهيلات ومزايا تكنولوجية عسكرية، وهذا الهدف عكس ما ترمي إليه "إسرائيل" من وجودها في المنطقة العربية والسيطرة عليها وفرض هيمنتها.

إذ تكمن مخاطر التطبيع واثاره السلبية على الأمن القومي العربي تشمل نواحي عديدة، منها: (الناحية السياسية والذي يتمثل بانتزاع "إسرائيل" اعتراف الدول العربية وخصوصاً المطبعة لها بيهودية الدولة "الإسرائيلية" وعبريتها، وما يتبع ذلك من مخططات لتصفية القضية الفلسطينية. اما الناحية العسكرية هي محاولة "إسرائيل" إشاحة النظر عن كونها العدو الأول للوطن العربي وأن التحالف مع "إسرائيل" هو الحل للحفاظ على أمنها، مما يمثل إنقلاباً كاملاً للمعادلات والموازين، فضلاً عن منع الدول العربية ومحاصرتها في شراء أسلحة معينة حتى تكون "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة المتفوقة والمسيطرة عسكرياً واستمرار تفردها بامتلاك الأسلحة النووية والإستراتيجية والنوعية المتطورة والهامة. اما الناحية الاقتصادية والمتمثلة بالتداعيات البالغة الخطورة على الاقتصاد العربي ككل، لأن قدرة الاقتصاد "الإسرائيلي" على اختراق بنى وهياكل اقتصاد الدول المطبعة أكبر بكثير من قدرة اقتصاد هذه الدول على اختراق بنى وهياكل الاقتصاد "الإسرائيلي"، فضلاً عن إلغاء المقاطعة العربية للمنتجات "الإسرائيلية" وفتح السوق العربية أمام المنتجات اليهودية الزراعية والصناعية والتجارية والعمل من أجل سلب المقدرات المائية والثروات العربية وإنشاء مزيد من المشاريع الصناعية والتنموية والاستثمارية واستغلال الأيدي العاملة العربية باعتبارها أيدي عاملة رخيصة يمكنها أن تسهم في إزدهار المشاريع والاستثمارات اليهودية. وعلى الجانب الثقافي والفكري الأيديولوجي يؤدي التطبيع إلى التأثير على النسق العقيدي للشعب العربي إذ انها تضرب فكرة العروبة في الصميم وتؤدي إلى تهشيمها. ان أهم ما تهدف إليه "إسرائيل" التغلغل فكرياً داخل الوطن العربي وتصوير نفسها في صورة الدولة المحبة للسلام المعادية للإرهاب والدولة الصديقة التي تنبذ العنف مع إظهار أن الشعب الفلسطيني هو "الإرهابي" وتركيز الضوء على ذلك من خلال وسائل الإعلام، وحذف من المناهج التربوية والتعليمية تاريخ وجغرافية

وخارطة فلسطين، واستبدالها بجغرافية الكيان الصهيوني وتاريخه، فضلاً عن حذف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة من المناهج التعليمية التي تحض على الجهاد والمواضيع التي تتعلق بغدر وخيانة اليهود من مناهج السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي)[1].

لاغرو بالقول، أن عملية التطبيع هي ركن أساسي من صفقة القرن التي أطلقها (دونالد ترامب) الرئيس الأمريكي "السابق" في 2020/1/28م خلال مؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية بحضور (بنيامين نتنياهو) رئيس الوزراء "الإسرائيلي" السابق، وسفراء الدول العربية المتمثلة بـ (عُمان، البحرين، الإمارات العربية المتحدة)[2]. هذه الصفقة تتواصل على قدم ساق بل تتحول إلى ما يشبه تحالفاً عسكرياً وأمنياً بين حكومات عربية و"إسرائيل"، مع تجاهل مطلق للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني[3].

25- ظهور الدولة الفاشلة أو الرخوة : يمثل تهديداً شديد الخطورة على الأمن القومي العربي، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية نظراً للظروف السائدة في المنطقة العربية ودول الجوار الأفريقي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومخاطر استخدام "شبكات التواصل الاجتماعي" واستخدامها وسيلة للتأثير على قطاع الشباب العربي من خلال التأثير أو إعادة تشكيل الهوية العربية للناشئة بما يأتي على حساب الموروث العربي والثقافة العربية الأصلية والانتماء والهوية.

رابعاً: إستراتيجيات المواجهة

ان الأمة العربية مازالت تواجه كل المخاطر والتحديات التي سبق الحديث عنها، والتي تتجلى في مظاهر التشتت والاختراق والتفكك، هنا يبرز التساؤل الاتي: (ما العمل لمواجهة هذه المخاطر والمأزق بابعادها السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية؟). والاجابة عن هذا السؤال، لايكون الا من خلال تشخيص ووضع إستراتيجية عربية شاملة موحدة للمواجهة بما يضمن للأمة العربية استمرارها في ضوء هذه الزوبعة الجبارة من الاخطار والتهديدات التي تلقفت الدول العربية منفردة ومن ثم الأمة العربية بكاملها حضارة وشعباً ودولاً، يمكن تصنيف هذه الإستراتيجيات بصفة عامة كما يلي:

---

[1] تقى عصام السيد، دعاء مرزوق عطية مرزوق، ... (مجموعة باحثين)، السياسة الخارجية "الإسرائيلية" تجاه التطبيع الخليجي عقب 2020 : دراسة حالة (الإمارات ـ البحرين)، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي، 2021/9/27م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://democraticac.de/?p=77528#_ftn114

[2] صفقة "أم صفعة القرن؟ مامصير القدس والدولة الفلسطينية الموعودة؟"، قناة FRANCE 24 الأخبارية، بتاريخ 2020/1/29م.

[3] مصطفى البرغوثي، هل ماتت صفقة القرن؟، موقع العربي الجديد، نشرت بتاريخ 2022/4/43م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://www.alaraby.co.uk

1- الإستراتيجية السياسية:

- تفعيل نظرية الأمن القومي العربي.
- ضرورة توافر ارادة حرة في اتخاذ القرارات والخيارات في الشؤون التي تمس الأمن الوطني العربي.
- توافر قيادة عربية للنظام العربي.
- تطوير جامعة الدول العربية.
- ترسيخ النظام الديموقراطي على أساس من الحرية والتعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات وتقوم على احترام كافة الحقوق للجميع[1].
- القيام بدور إقليمي من خلال إعادة صياغة العلاقات العربية مع دول الجوار.
- التعامل مع القوى الدولية والإقليمية على اعتبار الدول العربية وحدة سياسية واحدة.
- تحديد مفهوم جديد للأمن القومي العربي، بكونه : (الإجراءات والسياسات التي تقوم بها كل دولة عربية في حدود طاقتها وحاجتها خاصة الدفاعية لتحقيق الأمن القطري عن ذاتها على أن تكون تلك الإجراءات والسياسات متوازية في إطار الأمن الشامل للأمة وبما يؤدي إلى تصعيد مفهوم الأمن الوطني من مستواه القطري إلى المستوى الإقليمي ثم إلى المستوى القومي مع مراعاة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وموجباتها).

2- الإستراتيجية العسكرية والأمنية:

- العمل على تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي تم الاتفاق عليها عام 1950م، وتهيئة كافة الاساليب لتحقيق مقتضيات الأمن القومي .
- ضرورة تحديد من هو (العدو الأول) للأمن القومي العربي.
- عدم الركون إلى الدول الاستعمارية في تأمين الأمن القومي الوطني سواء على المستوى القطري أو الإقليمي أو القومي.
- تماسك الدول العربية في إطار مجموعات إقليمية[*] تحكمها عوامل محددة، وان تعمل كل مجموعة على التنسيق والتعاون من أجل تأطير قدراتها الشاملة لتشكل قوة ردع إقليمية، تتولى

---

[1] أ.قياتي عاشور، الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص 245 ـ 246.

[*] – مجموعة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر (مصر، الاردن، السودان، الجمهورية اليمنية، جيبوتي).
– مجموعة دول الطوق المحيطة بالكان الصهيوني (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين).
– مجموعة دول شبه الجزيرة العربية والخليج (السعودية، عُمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، اليمن، العراق).
– مجموعة المغرب العربي (ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا).

الدفاع عن مجمل المجموعة، وأن تقوم الدول العربية الغنية بدعم الدول العربية المحتاجة إلى الدعم مالياً دون إعلان عن ذلك الدعم[1].

- تحديد مصادر التهديد التي تهدد الدول العربية ومن ثم الأمن القومي العربي.
- تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية لتحقيق الأمن كمصلحة مشتركة من خلال تبادل وتنسيق الخطط ضماناً للأمن الجماعي.
- العمل على تطوير القوات المسلحة العربية.
- صياغة عقيدة عسكرية عربية مشتركة.
- ازالة المسببات لضعف العمل العربي العسكري، وتفعيل آليات التعاون العربي في سبيل تحقيق الدفاع المشترك.
- وضع خطط عربية إستراتيجية للقيام بصناعة سلاح عربي.
- مواجهة الإرهاب ومنظماته.

3- الإستراتيجية الاقتصادية:

- استثمار رؤوس الأموال العربية داخل الحيز الجغرافي العربي.
- التكافل الاقتصادي العربي.
- البحث عن مصادر مياه جديدة للوطن العربي.
- تحرير المواطن العربي من العوز والفقر.
- تطوير السياسات العربية تجاه دول الجوار الجغرافي بحيث تتجه نحو التعاون والدعم.

4- الإستراتيجية الاجتماعية والثقافية والتعليمية:

- الاهتمام بمسألة الاقليات داخل الدول العربية الموجودة ومحاولة السيطرة عليها قبل ان تنفجر، ومن ثم يصعب التحكم فيها من خلال إعطائها حق المشاركة السياسية وحل المشاكل المتعلقة بها.
- تجديد الخطاب الثقافي وإشاعة ثقافة الديموقراطية والشورى والتسامح.
- تطوير النظام التعليمي.
- رفع مستوى الوعي لدى المواطن العربي.
- وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله، تتوافق مع المعايير الدولية[2].

---

[1] تيسير علي الحساينة، مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، نشر بتاريخ 2011/1/16م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=107

[2] أ.قياتي عاشور، الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص 246.

- دعم البحث العلمي والقضاء على الأمية وفق إستراتيجية متوسط المدى.
- إدماج الشباب وتعميق انتمائهم وتقديم الحلول العاجلة لمشكلات عالم الشباب وتطوير الرؤى التنموية المتصلة بهم.
- صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي بحدد بصورة واضحة حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن وواجبات المواطن ومسؤولياته تجاه وطنه.
- تجديد الخطاب الديني في إطار وسطية الدين الإسلامي الحنيف دون تطرف أو تشدد خاصة في فهم النصوص الدينية.
- تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والاهلية وتشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية.

الخاتمة :

ان مفهوم الأمن القومي العربي يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً. يكتسب هذا المفهوم اهميته في بناء قوة الدول العربية ومن خلال انشاء تكتلات إقليمية. لقد فشلت الكثير من الدول العربية في تحقيق الأمن القومي العربي بسبب عدم وجود رغبة وارادة حقيقية عربية مشتركة، أو بسبب عدم الوفاء بمتطلبات تحقيق الرفاه للشعوب العربية وعدم الوفاء بالديمقراطية وتحقيق الحد الادنى من التكامل الاقتصادي، دون ان ننسى عجز الجامعة العربية في تحقيق الامال المرجوة من انشائها.

وتأسيساً على ما سبق دراسته، ادت المتغيرات والاخطار والتهديدات التي رافقتها إلى تقويض مفهوم الأمن القومي العربي، وأصبحت مصادر الاخطار والتهديدات تأتي اساساً من اطراف عربية واخرى من دول إقليمية غير عربية وغير إسلامية وعبر وسائل عديدة كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية أو زعزعة استقرارها واثارة الفتن والنعرات والانقسامات المذهبية والطائفية. لذ كان لابد من الخروج بإستراتيجيات للمواجهة تكون انموذجاً للتعامل مع هذه الاخطار والتهديدات ومواجهتها بشكل وثيق في سبيل تحقيق الأمن القومي العربي.